

توصيات منتدى «مكافحة تبيض الأموال»: إقرار المشاريع العالقة تجنباً للعقوبات الدولية

خلص منتدى مكافحة تبيض الأموال بين المتطلبات القانونية وإجراءات التدقيق، إلى حض مجلس النواب على الإسراع في إقرار القوانين المتعلقة بتعديل القانون الخاص بمكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب وبنقل الأموال عبر الحدود وتبادل المعلومات الضريبية، وعلى إعادة إحياء مشروع تنظيم قطاع هيئات الضمان وإقراره بأسرع وقت ممكن.

جاء ذلك خلال اختتام أعمال المنتدى، الذي نظّمته نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة أعماله أمس، في مركز المؤتمرات والمعارض في البيال.

في هذا السياق، شدد ممثل أمين سر هيئة التحقيق الخاصة هشام حمزة على ضرورة «أن نضع خلاصة لأعمال وتوصيات هذا المنتدى، لاعتمادها والبناء عليها والعمل على تطبيقها، لتصبح أعمال المنتدى أساساً لتطوير الأساليب الواجب اعتمادها لتفعيل دور الأجهزة الرقابية الخاصة بالمنشأة، داخلية كانت كالرقابة الداخلية في مختلف القطاعات ووحدة الإمتثال وخلافه في القطاعات المنظمة، أم خارجية كدور مدقق الحسابات ودور الأجهزة الرقابية المشرفة والتنسيق في ما بينها».

وخلص المنتدى إلى دعوة مجلس النواب لـ«الإسراع في إقرار القوانين المتعلقة بتعديل القانون الخاص بمكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب وبنقل الأموال عبر الحدود وتبادل المعلومات الضريبية، لأن أي تأخير في إقرارها سيؤدي إلى تهميش لبنان في المجتمع الدولي ولربما إلى فرض عقوبات من قبل الجهات الرقابية الدولية، وإعادة إحياء مشروع تنظيم قطاع هيئات الضمان وإقراره بأسرع وقت ممكن»، مشدداً على ضرورة قيام الوزارات التي تتمتع بصلاحيات رقابية، بوضع أنظمة رقابة فعالة لمؤسسات القطاع العام، يسهل تطبيقها من قبل المنشآت، على أن يتم تقديم التقارير بكل ما تقدم لسلطة موحدة كهيئة التحقيق الخاصة في ما خص موضوع تبيض الأموال وتمويل الإرهاب، وتعميم نظام الحوكمة وثقافة الإدارة الرشيدة في القطاع العام، ووضع أنظمة تساعد المنشآت الصغيرة، سيما منها التي ليست ضمن القطاعات المنظمة، على الإفصاح بشفافية عن كل ما يمكن الشك به في إطار تبيض الأموال تسهياً للعمل الرقابي عليها وحمايتها».